

Economy اقتصاد

Feasibility Study In Facilities Small And Medium



دراسة الجدوى في المنشأت الصغيرة و المتوسطة

دراسة الجدوى في

المنشآت الصغيرة والمتوسطة



إعـداد

خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر

الناشر

المجموعة العربية للتدريب والنشر



2013 - 2012

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية - دار الكتب المصرية

عبدالفتاح، محمود أحمد

دراسة الجدوى المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. إعداد: مجموعة خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر- إشراف علمي: محمود أحمد عبدالفتاح - ط1 - القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر

87 ص : 29x21 سم.

الترقيم الدولي : 3-61-6298-977-978

1- دراسة الجدوى أ- العنوان

ديوي: 658,571 رقم الإيداع : 2011/15305

الطبعة الأولى

2012 – 2013



الناشر

المجموعة العربية للتدريب والنشر

8 أ شارع أحمد فخري - مدينة نصر - القاهرة - مصر

تليفاكس: 22759945 - 22739110 (00202)
الموقع الإلكتروني: www.arabgroup.net.eg
E-mail: info@arabgroup.net.eg

elarabgroup@yahoo.com

المحتويات

الموضـوع	الصفحة

مقدمة الناشر:

نحن نعنى في المجموعة العربية للتدريب والنشر على نحو خاص بتناول كافة القضايا والمتغيرات المتلاحقة ومتطلبات الإصلاح الإداري والاقتصادي وكل ما يهم المنظمات والتعرف أيضا على التجارب العالمية الناجحة للوصول إلى الهدف المشترك مع عملائنا في رفع وتطوير الكفاءات البشرية مرتكزين بذلك على قاعدة بيانات من الخبراء والمتخصصين والاستشاريين المؤهلين لتنفيذ وإدارة كافة البرامج علميا وعمليا بما يتواكب مع طبيعة عمل المنظمات، كما يتضمن نشاط المجموعة العربية للتدريب والنشر القيام بجميع أنواع الاستشارات في كافة التخصصات وقد ظهرت الحاجة إلى تفعيل نشاط البرامج التدريبية في المجموعة العربية للتدريب والنشر لتخاطب احتياجات محددة للشركات والجهات المختلفة من خلال القيام بدراسة وتحديد الاحتياجات التدريبية للشركات وتصميم برامج خاصة تفي بهذه الاحتياجات وذلك لرفع معدلات أداء العاملين وتنمية مهاراتهم المختلفة.

برامجنا التدريبية:

تغطى كافة التخصصات التي تحتاجها القطاعات المختلفة ونذكر من هذه البرامج على سبيل المثال:

- المهارات الإدارية والإشرافية وإدارة الأعمال للمستويات الإدارية المختلفة.
- المهارات السلوكية والقيادية.
- المحاسبة بجميع فروعها وتخصصاتها.
- التمويل والإدارة المالية والاستثمار.

أسلوبنا في التدريب:

لا نعتمد في التدريب على الأسلوب التقليدي الذي يعتمد بدوره على التلقين وإعطاء المحاضرات، ولكن نرى أن التدريب بمفهومه الحديث يجب أن يعتمد على الحوار والنقاش وتبادل الخبرات.. ومساعدة المتدرب على طرح المشكلات التي قد تواجهه في عمله ووضع تصوراته للحلول بما يؤدى إلى تحقيق الاستفادة المرجوة من حضور البرنامج. ونعتمد في التدريب على العديد من الأساليب مثل:

- دراسة ومناقشة الحالات العملية.
- الاستقصاءات وتبادل الآراء والمقترحات.
- الأفلام التدريبية.
- تمثيل الأدوار.

كذلك لدينا مجموعة متميزة من قاعات التدريب التي تم إعدادها بأحدث الوسائل السمعية والبصرية بما يؤدى إلى تقديم خدمة تدريبية على أعلى مستوى من الجودة.

أنواع البرامج التي نقدمها:

هناك نوعان من البرامج

برامج مركزية:

وهى البرامج المدرجة في الخطة السنوية بتواريخ وأماكن محددة والتي نقوم بإرسالها في بداية كل عام للمؤسسات والهيئات والجهات في أنحاء العالم العربي، وبعد ذلك نتلقى الترشيحات من الجهات المختلفة على تلك البرامج.

برامج تعاقدية:

نظرا لصعوبة احتواء خطة البرامج السنوية على جميع البرامج في المجالات والقطاعات والأنشطة المختلفة وكذلك مواعيد وأماكن البرامج المدرجة بالخطة قد تكون غير ملائمة لبعض الجهات أو المؤسسات أو قد تطلب جهة ما تنفيذ برنامج تفصيلي متخصص يتماشى مع طبيعة عمل تلك الجهة بالتحديد لذلك يتم تنفيذ برامج تعاقديه يتم تصميمها لتلبية احتياجات الجهة الطالبة بشكل خاص في المكان والزمان المناسب لها.

مدة برامج التدريب:

تم تصميم وإعداد وتنفيذ برامج تدريبيه قصيرة للمؤسسات والهيئات تتراوح مدتها من أسبوع تدريبي (خمسة أيام عمل) إلى أربعة أسابيع.. وهناك برامج تأهيلية وهى ما يطلق عليها (دبلومات) وتتراوح مدتها من ثمانية أسابيع إلى أربعة وعشرين أسبوعا تدريبيا وحسب ظروف الجهة الطالبة.


group
Arab

الوحدة الأولى

دراسة الجدوى الاقتصادية...المفهوم والأهمية

تقديم:

الإعداد للمشاريع الاقتصادية من أهم الخطوات لنجاح هذه المشاريع، حيث أن التخطيط السليم للمشاريع يضمن مدى نجاح وفعالية هذه المشاريع، بالإضافة إلى العائد المادي (الربح المادي) الجيد المتوقع من هذه المشاريع، لذا وقبل البدء بأي مشروع اقتصادي يجب عمل جدوى اقتصادية له.

الجدوى اقتصادية: عبارة عن عملية جمع معلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذ، وتقليل المخاطر وربحية المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلى واحتياجاته.

من هنا يجب عمل دراسة للسوق المحلى من حيث احتياجاته ومتطلباته وذلك بدراسة العناصر التالية:

1- دراسة تسويقية.

2- دراسة فنية.

3- دراسة مالية.

ولعمل أي جدوى اقتصادية على صاحب العمل الأخذ بعين الاعتبار النقاط والخطوات التالية :

أولاً: على صاحب / أصحاب المشروع معرفة الأمور التالية حول أنفسهم قبل البدء بتنفيذ المشروع، وهي:

- ما هي الخبرات والمهارات التي يمتلكونها وتخدم المشروع.
- ما هي الدوافع الشخصية والتي ستضمن نجاح المشروع.
- ما هي الصفات الشخصية والتي ستعمل على قيادتك للمشروع.

وبالتالي يجب معرفة الأشخاص المشاركين بالمشروع ومعرفة المهارات التي يمتلكونها (مهارات الاتصال، التصميم، الإشراف، التنظيم، الرياضيات، وغيرها) (كما يجب معرفة الصفات التي يتحلون بها مثل (التعاون، اللباقة، الصدق، الحماسة للعمل، الدقة في المواعيد والعمل، بذل الجهد المناسب للعمل وغيرها) ومعرفة الخبرات السابقة والمستوى التعليمي.

ثانياً: دراسة السوق من حيث:

- ما هي خصائص سوق سلعتك.
- كم حصتك بالسوق.
- كيف يمكن أن تبيع سلعتك بحيث تستطيع أن يكون لك حصة في السوق.

<u>ثالثاً:</u> عمل دراسة فنية للمشروع من حيث :

- ما هي متطلبات إنتاج السلعة.

- ما هي مراحل إنتاج السلعة.

وبالتالي يجب معرفة الموقع المقرر للمشروع، توفر المياه والكهرباء، والمواصلات، ومعرفة مدى الحاجة للآلات والمعدات الثابتة، أجور العمال ومراحل الإنتاج وغيرها من الأمور المتعلقة بالنواحي الفنية .

<u>رابعاً:</u> عمل دراسة مالية للمشروع من حيث :

- هل فكرة المشروع مربحة أم لا.

- من أين سنحصل على النقود.

- ما هي تكلفة المشروع المالية.

وبالتالي يجب تحديد التكلفة الكلية للمشروع، والربح الشهري والإجمالي، والقيام ببعض الاختبارات المالية لقياس جدوى المشروع.

مفهوم دارسة الجدوى في علم الاقتصاد :

هي طريقة تستخدم للتعرف على مدى توفر الإمكانيات اللازمة لتنفيذ المشروع وتسويق إنتاجه وهل هو مربح أم لا.

ويقـوم أصـحاب المشروع بعمـل دراسـة الجـدوى الاقتصـادية للـمشروع مـن خـلال جمـع المعلومـات ومناقشـتها وتحليلهـا اعـتماداً عـلى سـت خطـوات متتابعـة ومتسلسـلة،

وتشكل هذه الخطوات الست الخطوات الرئيسية التي لا بد منها لعمل دراسة جدوى اقتصادية لأي مشروع صغير.

الخطوات الست اللازمة لعمل دراسة الجدوى :

الخطوة الأولى: اختار سلعة أو خدمة تبيعها: وهنا لابد من الاستطلاع والتفكير والنقاش حول فكرة المشروع المناسبة والتي تبدو مجدية من خلال تحليلها والتأكد منها وعندها نقرر أي مشروع يجب دراسته وعمل جدواه الاقتصادية.

الخطوة الثانية: اعرف ما إذا كان الناس سيشترون السلعة أم لا: وهي الخطوة الثانية على طريق التأكد من صحة وجدوى فكرة المشروع المطروحة، وهنا لا بد من التركيز والاهتمام والتعرف على احتياجات وطلب الزبائن المحتملين أو الحقيقيين، وكذلك لا بد من التأكد ودراسة ما إذا كان الناس سيشترون ما نخطط نحن لبيعه في السوق المحتمل.

الخطوة الثالثة : قرر كيف سيعمل مشروعك الصغير: حيث أنه من الضروري أن تتخذ قراراً مدروساً حول كيف سيتم تشغيل المشروع ودراسة طبيعة الحال حول المشروع وطريقة تشغيله.

الخطوة الرابعة: احسب تكاليف المشروع، يجب معرفة أنواع التكاليف وحسابها وأخذها بعين الاعتبار عند تجهيز وعمل دراسة الجدوى، وتنقسم التكاليف إلى نوعين :

1- تكاليف ثابتة: مثل (الرواتب، إيجار المحلات، تأمينات العمال، والاستهلاك).

2- تكاليف متغيرة: مثل (مواد الخام، أجور، الصيانة، مواصلات، مصروفات الكهرباء، والمياه).

الخطوة الخامسة: تقدير دخل المشروع من المبيعات: تقدر الكمية التي يمكن بيعها من خلال المشروع خلال فترة زمنية معينة وسعرها عند البيع.

الخطوة السادسة: قرر هل فكرة المشروع جيدة: وهنا لا بد من اتخاذ القرار حول فكرة المشروع ولذلك لا بد من سؤال أنفسنا الآتي:

1. حجم أرباحنا من المشروع.
2. كيف يمكن حساب أرباحنا والتدفق النقدي.
3. ما هي الفوائد الأخرى الهامة.
4. ثم نقرر ما إذا كانت فكرة المشروع جيدة أم لا.

إذا كانت الفكرة جيدة نبدأ بتحضير وعمل خطة العمل، وإذا كانت غير جيدة نبحث عن فكرة مشروع أجدى وأنجح.

إرشادات هامة لإنجاز دراسة جدوى اقتصادية ناجحة :

1- وصف المشروع المقترح: ويقدم هذا الجزء اسم المشروع، والنشاطات المقترحة، المالكون، الموقع، الشكل القانوني، نشاطات المشروع.

2- السوق: ويعتمد على حجم سوقك، وحجم مبيعاتك وخدماتك .

3- الكادر الوظيفي وتنظيمه: إن توزيع الأدوار في عملية الإنتاج عامل من عوامل النجاح.

4- احتياجات المشروع: إن أي مشروع سواء كان كبيراً أو صغيراً له احتياجات معينة يجب توفرها من أجل نجاح المشروع واستخلاص عوامل نجاح أو فشل أي مشروع، ولذلك يجب معرفة المشروع وعمليات الإنتاج من حيث :

- ماذا تتضمن عمليات الإنتاج من البداية على النهاية.
- ما هي الموارد التي تحتاج إليها ومن أين تحصل عليها.
- ما هي المهارات التي نحتاج إليها وكيف نستطيع تعلمها.
- من هم الذين سيشترون منتجاتك ولماذا.
- ما المشاكل التي يمكن أن تواجهك.

ولتشغيل المشروع : يجب النظر إلى :

الإنتاج: من هم الذين يعملون وماذا سيعملون، وما هو حجم الإنتاج.

المالية: من المسئول عن المعاملات المالية ومن هو المسئول عن البيع والشراء.

الإدارة: من سوف يختص بالموردين وتسجيل الديون والمشتريات والبيع.

5- تحديد تكاليف المشروع: سواء كانت ثابتة أو متغيرة.

6- تحديد بيع الوحدة الواحدة وتحديد معرفة الأسعار المنافسة : وهنا يجب أن نسأل أنفسنا الأسئلة التالية:

من هم منافسوك.

كم سعر بيع منتجاتهم المشابهة لمنتجاتكم.

كم يبيعون.

هل سعر بيع منتجك جيد.

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية، وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع فعلى سبيل المثال إن شركة بينيتون للألبسة (United Colors of Benetton)، بدأ صاحبها بالعمل على ماكينة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة، وما توصلت إليه من هذه المشروعات تطور واتساع، وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات، وهي كما يلي:

1. مالك المنشأة هو مديرها..إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.

2. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة.. وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية..مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.

4. ملاءمة أنماط الملكية..من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

5. تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع..نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.

6. الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار..على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.

7. المرونة والمقدرة على الانتشار..نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.

8. صناعات مكملة Subcontractors.. للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.

9. صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية: نظراً لارتفاع كلفة هـذه العمليـات، وعـدم قـدرتها عـلى تحمل مثل هذه التكاليف.

10. الافتقار إلى هيكل اداري: كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.

11. تكلفة خلق فرص العمل: فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة منهـا مـا هـو سـلبي ومنهـا مـا هـو ايجابي، أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهو أن المشروعـات الصـغيرة والمتوسـطة يمكنهـا الاسـتمرار مـدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة ماليـة حرجـة لا تقبـل التأجيـل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعـات أكـثر أهميـة مـن حجـم الـربح أو عوائـد الاستثمار وهذا ما سنتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد.


group
Arab

الوحدة الثانية

رأس المال

The Capital

رأس المال هو مصطلح اقتصادي يقصد به الأموال والمواد والأدوات اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي أو تجاري ويكون الهدف من المشروع الربح أو الإعلام أو الأعمال الإنسانية.

ويعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية لأي جهة ويتكون من مجموعات أساسية غير متجانسة يتفرع من كل منها أشكال فرعية من المستخدمات القادرة على الإنتاج مثل الأدوات والمواد الخام، وربما القدرات البشرية النادرة، والمواد المساعدة في الإنتاج.

ويقسم رأس المال إلى رأس المال الثابت ورأس المال العامل ، ورأس المال المستثمر، ويتضح من خلال التالي:

1- رأس المال الثابت Fixed Capital :

هـــي المـــواد التـــي لا تتغـــير ولا تـــدخل في التبـــادل التجـــاري أو الاســـتهلاك ضـــمن دورات الإنتـــاج ومـــن أهـــم أمثلـــة رأس المـــال الثابـــت في معظـــم النشـــاطات الاقتصـــادية

هو الأرض، والبناء، والمنشآت، والآلات، والتجهيزات الضرورية، والطاقة المحركة.

حيث تنتقل قيمة رأس المال الثابت إلى السلع المنتجة بصورة متفاوتة من خلال دورات إنتاجية متعددة على شكل أجزاء، ويستهلك رأس المال الثابت كالمواد الأولية والطاقة الحركية كليا في عملية الإنتاج وتنتقل قيمته للسلع في شكل رأس المال العامل.

ويطلق عليه أيضا بالأصول الثابتة أي هي تلك الأصول التي يتم اقتنائها من قبل الوحدة الاقتصادية ليس بغرض إعادة البيع وتحويلها إلي نقدية خلال الفترة المحاسبية ولكن للمساعدة في العملية الإنتاجية لعدة فترات محاسبية.

وعرفها معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز : بأنها تلك الأصول التي تستخدم من قبل الوحدة الاقتصادية بقصد الحصول علي إيراد وليس بقصد بيعها خلال دورة النشاط الواحدة.

الصفات المميزة للأصول الثابتة :

1- الغرض من اقتنائها هو استخدامها في إنتاج الإيراد وليس بغرض بيعها والاتجار فيها.

2- مساهمتها لفترة طويلة (تزيد عن السنة) في العملية الإنتاجية.

3- هي مجمع خدمات ومنافع اقتصادية تحصل عليها الوحدة الاقتصادية لعدة سنوات مقبلة.

أنواع الأصول الثابتة:

تنقسم الأصول الثابتة إلي مجموعتين رئيسيتين:

1- أصول ثابتة ملموسة:

وهي ذات كيان مادي ملموس وتخضع جميعها للإهلاك وهو تناقص قيمتها تدريجيا نتيجة الاستعمال والتقادم ويستثني من ذلك الأراضي فهي لا تخضع للإهلاك نظرا لأنها ليست ذات عمر إنتاجي محدد وليست من صنع الإنسان، إلا في حالات معينة قد تخضع الأراضي فيها للإهلاك وهي: (أ) نحر البحر (ب) الاقتطاع الصخري.

2- أصول ثابتة غير ملموسة:

وهي ليست ذات كيان مادي كحقوق التأليف وحقوق الاحتكار والامتياز وشهرة المحل، ويلاحظ أن بعض هذه الأصول تخضع للإهلاك حيث تتناقص قيمتها تدريجيا كحقوق الاحتكار والامتياز والاختراع التي يحق للوحدة استغلالها لمدة محددة متفق عليها.

لهذا فإن مفهوم رأس المال الثابت يتضمن تكلفة الأصل الثابت وسعر الشراء الوارد في الفاتورة مضافا إليه كل المصاريف والنفقات الطبيعية و المعقولة لجعل الأصل في وضع التشغيل مثل مصاريف النقل والتركيب والرسوم الجمركية في حالة الاستيراد ويطرح من هذه القيمة أي خصومات ممنوحة من البائع مثل الخصم التجاري والنقدي.

مثال عملي :

بفرض اشترت الشركة اله تصنيع بمبلغ 20000 جنيه وخصم تجاري 10%. ودفعت الشركة 500 جنيه أجور نقل و600 جنيه بناء قاعدة للآلة و 800 جنيه مصاريف تركيب.

تحسب تكلفة الأصل كما يلي:

سعر الشراء بعد الخصم التجاري	18000	جنيه
+ مصاريف نقل	500	جنيه
+ مصاريف القاعدة	600	جنيه
+ مصاريف تركيب	800	جنيه
إجمالي قيمة الأصل	19900	جنيه

ورأس المال يضم العديد من البيانات من أهمها:

1- الأراضي.

2- المباني.

3- الأثاث.

4- المعدات والآلات.

5- السيارات.

6- مصروفات التأسيس.

مصروفات التأسيس: وتتضمن النشاطات المرتبطة بتأسيس منشأة جديدة مثل نفقات الاكتتاب، أتعاب المحامين والإداريين والمستشارين والمحاسبين، والرسوم

المختلفة المتعلقة بتسجيل الشركة، والدعاية والإعلان عن تأسيس الشركة، ونفقات شهادات الأسهم، ونفقات الحصول على التراخيص. وهناك البعض لا يعتبر أن مصروفات التأسيس من ضمن رأس المال الثابت وإنما هو مصروف يقفل في قائمة الدخل في أخر السنة.

ويمكن الاستعانة بالجدول التالي عند العمل على إنشاء المشروع وتوقع رأس المال الثابت:

م	البيـــــان	القيمة (بالجنيه)
1	الأراضي	
2	الآلات والمعدات	
3	الأثاث	
4	المباني	
5	السيارات	
	الإجمالي	

2- **رأس المال العامل:**

وهو كل المواد والسلع التي تدخل في الإنتاج ولها قيمة مباشرة في قيمة السلعة المنتجة وبشكل مختصر هو كل المواد التي تدخل في دورة اقتصادية متجددة وأهم أمثلة رأس المال في مجال الصناعة مثلا هو المواد الخام التي سيتم تصنيعها والأيدي العاملة.

وله أهمية كبيرة في بقاء المشروع، حيث هناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء أهمية إدارة رأس المال العامل للشركة ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

1- الوقت الكبير الذي يستهلك في عملية إدارة رأس المال العامل والوقت كما هو معروف له نفقته وبالتالي استهلاك وقت كبير في الإدارة، فرأس المال العامل لا بد وأن يعود على الشركة بمنافع تضاهي استهلاكها لمثل هذا الوقت.

2- إن إدارة رأس المال العامل الفعالة ضرورية للشركة من حيث توفير السيولة اللازمة من أجل سداد التزاماتها في موعد استحقاقها لأن عدم قدرتها على توفير السيولة سيضر بسمعة الشركة الائتمانية ويوقعها في خطر العسر المالي الفني والذي قد يتحول إلى عسر مالي حقيقي.

3- أهميتها للشركات الصغيرة التي لا تستطيع دخول الأسواق المالية للحصول على التمويل طويل الأجل.

4- لأنها تشكل جزءاً لا بأس به من مجموع الأصول.

رأس المال العامل يراه المحاسبين انه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ويراه الإداريين انه الأصول المتداولة ، وان كنا بصدد دراسة الجدوى للمشروع نراها الأصول المتداولة المتوقعة لبناء المشروع.

ورأس المال العامل يضم العديد من البيانات ، أهمها:

1- إيجار المباني : إن كانت مؤجرة ولكن في حالة تملكها يلغى هذا البند.

2- إيجار المخازن : إن كانت مؤجرة ولكن في حالة تملكها يلغى هذا البند.

3- المواد الخام : قيمة المواد الخام التي تدخل في العملية الإنتاجية.

4- المخزون : وهى قيمة المنتجات الناتجة من العملية الإنتاجية.

5- قطع الغيار: إن كان هناك بعض المشاريع تلغى هذا البند لعدم توافره، فليس شرطا أن يكون كل المشاريع تملك قطع غيار.

6- الأجور والمرتبات: وكذلك المزايا التي تقدم للعاملين مثل بدلات الانتقال وبدلات السكن.

7- مصروفات إدارية وعمومية: هي النفقات التي تتحملها الوحدة الاقتصادية في إدارة أعمالها، كمصاريف الأدوات المكتبية.

8- مصروفات تسويقية: هي النفقات التي تتحملها الشركة تجاه تسويق المنتجات والعملية الترويجية.

9- مصروفات صيانة: هي التي تتحملها نتيجة الصيانة الدورية أو المفاجئة للمعدات.

ملحوظة : يمكن أن تكون فترة التقدير عند حساب رأس المال العامل 3 شهور أو 6 شهور أو سنة.

المهم عند تقدير احد البيانات على فترة معينة يتم توحيدها على باقي البيانات، على سبيل المثال عند تقدير الإيجارات لمدة ستة شهور يجب أن تكون كل البيانات من أجور ومصروفات إدارية وتسويقية... على نفس الفترة وهى ستة شهور.

ويمكن الاستعانة بالجدول التالي عند العمل على إنشاء المشروع وتوقع رأس المال العامل:

م	البيـــــــان	3 شهور	6 شهور	سنة
1	الإيجار			
2	المواد الخام			
3	المخزون			
4	قطع الغيار			
5	الأجور والمرتبات			
6	مصروفات إدارية			
7	مصروفات تسويقية			
8	مصروفات صيانة			
9	الأجور والمرتبات			
	الإجمالي			

3- رأس المال الكلي:

وهو قيمة كافة المواد والوسائل والأدوات والأيدي العاملة الثابتة والمتحركة اللازمة لإنتاج دورة اقتصادية كاملة والدورة الاقتصادية هي الفترة الزمنية اللازمة لإعادة تجديد رأس المال المتحرك.

ويحسب رأس المال الكلى والذي يسميه الغالبية برأس المال المستثمر بإجمالي كل من رأس المال العامل ورأس المال الثابت.




group
Arab

الوحدة الثالثة

قائمة الدخل السنوية التقديرية

Income Statement

تقديم

قائمة الدخل التقديرية هي عبارة عن كشف بالدخل المتوقع خلال فترة مالية معينة وبالتكاليف التي من المتوقع أن تتحملها المؤسسة خلال تلك الفترة لتحقيق ذلك الدخل. وتعد هذه القائمة لأجل تعرف إجمالي الدخل المتوقع وتعرف قيمة كل عنصر من عناصر التكاليف المرتبطة بهذا الدخل من مواد خام، وعمالة، ومصروفات تشغيل، ومصروفات إدارية وعمومية، ومصروفات بيع وتوزيع، والربح الصافي الناتج عن الفرق بين الدخل والتكاليف. وهذا لفترة مستقبلية محددة.

1- أهداف قائمة الدخل التقديرية:

يحقق إعداد قائمة الدخل التقديرية الغايات التالية:

1- تقدير الأرباح المتوقعة خلال الفترة المالية القادمة.

2- تعرف إمكانية القدرة الذاتية للتمويل وذلك من خلال حجم الأرباح المتوقع تحقيقها.

3- تعرف الإيرادات والمصروفات.

4- تعرف كيفية التصرف بالدخل.

2- متطلبات إعداد قائمة الدخل التقديرية:

يتطلب إعداد قائمة الدخل التقديرية ما يلي :

1- تقدير صافي المبيعات المتوقع خلال الفترة التي ستعد عنها القائمة، ويعتبر هذا الأمر عنصرا رئيسيا لإعداد قوائم الدخل التقديرية.

(صافي المبيعات = إجمالي المبيعات – مردودات المبيعات – الخصم المسموح به).

2- تقدير تكلفة البضاعة المباعة: يمكن تقدير كلفة المبيعات باستعمال نسبة التكاليف إلى المبيعات في الماضي، أو باستعمال المعادلة التالية :

(تكلفة البضاعة المباعة = بضاعة أو المدة + المشتريات – بضاعة آخر المدة)

3- تقدير مجمل ربح العمليات وهو الفرق بين المبيعات وتكلفتها.

4- تقدير المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع، وغالبا ما تكون هذه المصروفات ثابتة على المدى القصير.

5- تقدير صافي ربح العمليات قبل الضرائب والفوائد، وهو يساوي صافي المبيعات مطروحا منها كلفة المبيعات والمصاريف الإدارية والعمومية.

6- تقدير صافي الربح قبل الضرائب، ويتضمن ذلك تقدير الفوائد المدفوعة والدخول والمصروفات الأخرى غير المتعلقة بالعمليات وطرحها من حصيلة البند السابق (5).

7- تقدير صافي الربح بعد الضرائب وتحديد كيفية استعماله، ويتحقق ذلك بطرح الضرائب من حصيلة البند (6)، وتحديد كيفية التصرف بالأرباح.

3- إعداد قائمة الدخل التقديرية :

يمكن إعداد قائمة الدخل التقديرية بأسلوبين :

- الأول: ويقوم على أساس العلاقة النسبية بين المبيعات ومختلف بنود قائمة الدخل.
- الثاني: ويقوم على أساس التقدير التفصيلي لجميع بنود قائمة الدخل.

وسنقصر حديثنا هنا على إعداد قائمة الدخل باستعمال طريقة النسب.

إعداد قائمة الدخل التقديرية باستعمال طريقة النسب

يستند إعداد قائمة الدخل حسب طريقة النسب إلى وجود علاقة ثابتة نسبيا، على المدى القصير، بين صافي المبيعات وبين مختلف بنود قائمة الدخل باستثناء البنود التالية :

1- الفائدة المدفوعة: ويتم تقديرها استنادا إلى حجم قروض المؤسسة ومعدلات فوائدها، وتساعد في هذا المجال كثيرا قائمة التدفق النقدي.

2- الإيرادات الأخرى: يصعب التنبؤ بها إذا كانت غير متكررة، ما لم تكن هناك معلومات أخرى خلاف ذلك.

3- المصروفات الأخرى: وينطبق عليها ما ينطبق على الإيرادات الأخرى.

4- الضرائب: وتحدد قيمتها في ضوء نسب الضرائب التي تخضع لها أرباح المؤسسة موضع البحث.

5- الأرباح الموزعة: تحدد عادة بقرار من إدارة المؤسسة في ضوء العديد من الاعتبارات التي منها توافر النقد، وتوفير قدر من التمويل الذاتي للمؤسسة، ودفع عائد مناسب للمستثمرين.

ومعروف أن إعداد قائمة الدخل التقديرية بالنسب يقوم أساسا على افتراض أن العلاقة التي كانت في الماضي بين المبيعات وبين بنود قائمة الدخل سوف تستمر في المستقبل، لذا فان هذا الإعداد يتطلب ما يلي :

1- تقدير المبيعات للفترة التي ستعد عنها قائمة الدخل.

2- تعرف العلاقة التاريخية القائمة بين المبيعات وبين مختلف بنود قائمة الدخل للمؤسسة، إما استنادا إلى قائمة حديثة، أو استنادا إلى معدلات لمجموعة من القوائم لفترات سابقة بعد تعرف العلاقات النسبية بين المبيعات وبنود قائمة الدخل، وتعرف حجم المبيعات المتوقعة للفترة القادمة، تضرب المبيعات المتوقعة في النسب المختلفة للبنود المشكلة لقائمة الدخل، لنخرج بعد ذلك بأرقام لقائمة الدخل التقديرية باستثناء البنود المتعلقة بالفوائد والإيرادات والمصروفات الأخرى والضرائب والأرباح المتوقع توزيعها.

3- الحصول على المعلومات المساعدة لتحديد حجم الفائدة المدفوعة (أو المقبوضة إن وجدت)، والإيرادات والمصروفات الأخرى، والضرائب، والأرباح وكيفية التصرف بها.

والمثال التالي يوضح هذه الخطوات :

توافر لدينا قائمة الدخل التالية الخاصة بشركة توفيق للفترة المنتهية في 2010/12/31 :

المبيعات	500000
تكلفة المبيعات	(300000)
مجمل ربح العمليات	200000
مصروفات إدارية و عمومية	(100000)
صافي ربح العمليات	100000
فوائد مدفوعة	(10000)
إيرادات أخرى	35000
مصروفات أخرى	(15000)
صافي الربح قبل الضريبة	110000
ضريبة	(44000)
صافي الربح بعد الضريبة	66000
أرباح موزعة	50000
الأرباح المحتفظ بها	16000

المطلوب: إعداد قائمة الدخل التقديرية لسنة 1995 في ظل الفرضيات التالية :

1- المبيعات المتوقعة 800000 دينار.

2- يتوقع أن تكون الفوائد المدفوعة 15000 دينار.

3- تقدر الإيرادات الأخرى بمبلغ 20000 دينار، والمصروفات الأخرى بمبلغ 15000 دينار.

4- تخضع الشركة لضريبة دخل معدلها 40%.

5- ستوزع الشركة 70% من الأرباح المحققة.

الخطوات:

1- تقوم بإيجاد نسبة كل بند من بنود قائمة الدخل إلى المبيعات، علما بأننا لن نقوم بذلك في مجال بنود الفوائد المدفوعة، والإيرادات الأخرى، والمصروفات الأخرى والضريبة.

	دينار	النسبة
المبيعات كلفة المبيعات	500000 (300000)	% 100 % 60
مجمل ربح العمليات	200000	% 40
مصروفات إدارية	(100000)	% 20
صافي ربح العمليات	100000	% 20
فوائد مدفوعة إيرادات أخرى مصروفات أخرى	(10000) 35000 (15000)	لا يوجد علاقة نسبية ثابتة - -
صافي الربح قبل الضريبة	110000	-
ضريبة 40 %	(44000)	-
صافي الربح بعد الضريبة	66000	-
أرباح موزعة	50000	
الأرباح المحتفظ بها	16000	

2- ويقدر ارتفاع المبيعات المتوقعة للفترة لتصل إلى ما مقداره 800 ألف دينار، كما يتوقع أن تكون الفوائد المدفوعة 15 ألف دينار، أما الإيرادات الأخرى فستكون 20 ألف دينار، وستكون المصروفات الأخرى 15 ألف دينار. ولإعداد قائمة الدخل التقديرية، نعود إلى العلاقات النسبية بين المبيعات وبنود قائمة الدخل ونضرب بعضها في بعض، ونخرج بالأرقام التقديرية لبعض بنود القائمة، أما بقية البنود التي لا توجد علاقة نسبية مستقرة بينها وبين المبيعات، فيتم استخراج قيمتها استنادا إلى المعلومات المتوافرة في الفرضيات :

البيان	العلاقات النسبية	المتوقع عند 800 ألف دينار مبيعات
المبيعات	% 100	800000
تكلفة المبيعات	% 60	(480000)
مجمل ربح العمليات	% 40	320000
مصروفات إدارية	% 20	(160000)
صافي ربح العمليات	% 20	160000
فوائد مدفوعة		(15000)
إيرادات أخرى		20000
مصروفات أخرى		(15000)
صافي الربح قبل الضريبة		150000
ضريبة 40 %		(60000)
صافي الربح بعد الضريبة		90000
أرباح موزعة		63000
الأرباح المحتفظ بها		27000

مع العلم أنه يمكن عمل قائمة دخل تقديرية بدون بيانات تاريخية وهذا اقرب لنا وخاصة ونحن بصدد دراسة جدوى مالية لمشروع جديد، ولكن من المستفيد جدا في دراسة الجدوى للمشروع الجديد الاستفادة من البيانات التاريخية لمشروعات مشابهة.

وأيضا هناك إمكانية لتحليل قائمة الدخل من خلال إيجاد علاقة بين المبيعات الصافية وجميع بنود القائمة للتعرف على نصيب الجنيه مبيعات من البضاعة المباعة والمصروفات الإدارية والعمومية والفوائد والضرائب وأخيرا ما يحققه الجنيه مبيعات من أرباح صافية.

وبالإضافة إلى النموذج السابق في المثال السابق لقائمة الدخل، فانه يمكن الاستعانة بالنموذج التالي والذي يعد ابسط نماذج قوائم الدخل التقديرية:

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
الإيرادات				
التكاليف والمصروفات				
إيجار المباني				
أجور ومرتبات ومزايا				
مصروفات منافع عمومية				
مصروفات تسويق				
مصروفات عمومية وإدارية				
مصروفات صيانة وإصلاح				
إهلاك الأصول				

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
إطفاء مصاريف تأسيس				
إجمالى التكاليف والمصروفات				
الربح قبل اقتطاع الزكاة				
الزكاة				
صافى الربح بعد الزكاة				

ملحوظات على القائمة السابقة:

- يقصد بإطفاء مصروفات التأسيس: أي تحميل جزء من مصروفات التأسيس كل سنة بقيمة أو نسبة معينة.
- بعض الشركات والمشروعات لا تقوم بإظهار قيمة الزكاة في قائمة الدخل التقديرية.
- يقصد بإهلاك الأصول: هو ذلك النقص في قيمة الأصل والناتج عن مجموعة من العوامل سواء كانت هذه العوامل ذاتية "مرتبطة بذات الأصل كالاستخدام والصيانة .... الخ" وأخرى غير ذاتية "أي غير متعلقة بذات الأصل كالتقادم ومضى المدة ".

4-طرق حساب الإهلاك:

تتمثل طرق حساب الإهلاك في الآتي :

1-4- طريقة القسط الثابت.

2-4- طريقة القسط المتناقص.

3-4- طريقة إعادة التقدير.

4-4- طريقة معدل النفاذ.

5-4- طريقة معدل إهلاك الساعة.

6-4- طريقة الدفعات السنوية.

7-4- طريقة بوليصة التأمين.

8-4- طريقة قسط الإهلاك المستثمر.

1-4- طريقة القسط الثابت:

وتقوم هذه الطريقة على افتراض أن الإهلاك يتوقف كلية على عامل الزمن أي أن قيمة الأصل تتناقص بقيمة ثابتة من سنة لأخرى ومن ثم يتم توزيع القيمة الواجب إهلاكها للأصل بالتساوي على عمره الإنتاجي المتوقع، وبالتالي فإن الإهلاك السنوي يكون ثابت من سنة لأخرى.

مثال على هذه الطريقة:

فبفرض أن ثمن شراء أصل ثابت وليكن مبنى 55000 جم وقدر له عمر إنتاجي 10 سنوات وأن قيمة النفاية المقدرة له 5000 جم فإنه طبقا لطريقة القسط الثابت فإن قيمة قسط الإهلاك السنوي

= (55000 - 5000) ÷ 10 سنوات = 5000 جنيه

4-2- طريقة القسط المتناقص:

وبمقتضى هذه الطريقة يتم حساب قسط الإهلاك السنوي على قيمة الأصل الخاضعة للإهلاك الصافية ، أي على أساس قيمة الأصل الخاضعة للإهلاك بعد استنزال الإهلاكات السابقة ، وتؤدى هذه الطريقة إلى تحميل السنوات الأولى بالعبء الأكبر من الإهلاك وتقليل هذا العبء بمضي المدة.

مثال على هذه الطريقة:

بفرض أن القيمة الخاضعة للإهلاك لأحد الأصول تبلغ 20000 جم ، وأن معدل إهلاكه 10 % سنويا، فيكون:

- قسط إهلاك السنة الأولى = 20000 × 10 % = 2000 جم
- قسط إهلاك السنة الثانية = 18000 × 10 % = 1800 جم
- قسط إهلاك السنة الثالثة = 16200 × 10 % = 1620 جم
- قسط إهلاك السنة الرابعة = 14580 × 10 % = 1458 جم

وهكذا (يلاحظ أنه يتم خصم قيمة الإهلاكات السابقة قبل حساب الإهلاك الجديد).

3-4- طريقة إعادة التقدير:

وطبقا لهذه الطريقة يعاد تقدير الأصل في نهاية كل فترة مالية ويتمثل الإهلاك في الفرق بين قيمة الأصل في أول الفترة وآخرها وذلك بعد عمل التسويات اللازمة لما تم شراءه أو بيعه خلال الفترة.

4-4- طريقة معدل النفاذ:

طبقا لهذه الطريقة يتم الوصول إلى قيمة الإهلاك عن طريق قسمة تكلفة الأصل الكلية (ثمن الشراء + النفقات الاستكشافية وخلافه) على عدد الوحدات المقدر إنتاجها من هذا الأصل كأطنان البترول أو الأمتار المكعبة من الأحجار فينتج ما يسمى بمعدل الاستخدام، ويتم ضرب هذا المعدل في عدد الوحدات التي يتم إنتاجها أو استخراجها في فترة معينة فنحصل على قيمة الإهلاك عن هذه الفترة.

5-4- طريقة معدل إهلاك الساعة:

وطبقا لهذه الطريقة يتم تقدير عدد الساعات التي ستعملها الآلة خلال عمرها الإنتاجي ، وبقسمة تكلفة الآلة على عدد الساعات نحصل إلى معدل الإهلاك في الساعة، وبضرب هذا المعدل في عدد الساعات التي استخدمت فيه الآلة خلال فترة معينة ينتج قسط الإهلاك الخاص بهذه الفترة.

6-4- طريقة الدفعات السنوية:

وتقوم هذه الطريقة على أساس اعتبار أن قيمة الأصل تستثمر في المشروع بمعدل معين ، وأن قيمة الأصل مضافا لها الفوائد يتم إهلاكها على دفعات سنوية بحيث تصبح هذه القيمة الإجمالية صفرا في نهاية الحياة الإنتاجية للأصل.

4-7- طريقة بوليصة التأمين:

وطبقا لهذه الطريقة يلجأ المشروع إلى إحدى شركات التأمين لتصدر له بوليصة تأمين يدفع المشروع فيها قسطا سنويا معينا بشرط حصوله على قيمة الآلة المطلوب شرائها وذلك في نهاية العمر الإنتاجي للآلة القديمة المستخرج عنها البوليصة.

4-8- طريقة قسط الإهلاك المستثمر.

وطبقا لهذه الطريقة تقوم المنشأة باستثمار مبلغ نقدي مقابل قسط الإهلاك في أوراق مالية من الدرجة الأولى وذلك بصفة مستمرة في نهاية كل فترة مالية حتى يصبح مجموع الإهلاكات في نهاية العمر الإنتاجي للأصل مساويا لتكلفته ، وهنا يقوم المشروع ببيع الأوراق المالية واستخدام ثمن البيع في شراء أصل جديد يحل محل الأصل المستهلك.

فالمعيار الذي يحدد طريقة الإهلاك المستعملة هو طبيعة عمل المؤسسة ، فالمؤسسات التجارية مثلا تستخدم القسط الثابت أو المتناقص ، بينما الصناعية تستخدم طريقة الساعة أو الإنتاج لأنها تعتبر أكثر دقة في معرفة تكلفة المنتج وبالتالي سهولة تسعيره. وكل هذا الأمر مرتبط بصورة مباشرة مع قوانين وتشريعات الدولة التي تعمل بها المؤسسة.


group
Arab

الوحدة الرابعة

قائمة التدفقات النقدية

Cash Flow Statement

تقديم:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي "الميزانية العمومية" و قائمة الدخل "بيان الأرباح و الخسائر" و التي أصبح لزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة تقدم البيانات المالية عنها و تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل، وتأتي أهمية قائمة التدفقات في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة و الضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات و تمويل التوسعات و توزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

و يجب أن نفرق هنا بين قائمة التدفقات النقدية هذه و أية قوائم أو كشوفات أخرى مبينة على أساس التدفقات النقدية كالميزانية النقدية التقديرية، حيث أن الأولى

تعبر عن معلومات تاريخية عن أداء الشركة بينما تعبر الثانية عن خطة مستقبلية لإدارة مقبوضات ومدفوعات الشركة.

1- الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

يطلق على قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بالإضافة إلى هذا الاسم الأسماء التالية:

1- قائمة استخدام الأموال.

2- قائمة التغير في صافي رأس المال العامل.

3- قائمة تدفق الأموال.

وبغض النظر عن تسمية أو طريقة إعداد هذه القائمة، فهي تقوم في جوهرها على تحديد التغيرات التي حدثت على الأوضاع المالية للشركة من حيث الزيادة أو النقص في كل بند من بنود الميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار صافي ربح أو خسارة الفترة و المصروفات غير النقدية كالاستهلاكات.

أما قائمة التدفقات النقدية فهي تذهب إلى أبعد من ذلك في أنها تحدد النتائج النقدية لكل نشاط مارسته الشركة خلال الفترة التي يجري تحليلها، مع تحديد صافي أثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة أو المشتركة.

2- مكونات قائمة التدفق النقدية :

تقسم قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام :

2-1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

OPERATING ACTIVITIES

وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل ما يلي :

- صافي الدخل النقدي للفترة.
- النقد المحصل من العملاء، أي الناتج عن المبيعات.
- النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع.
- النقد المدفوع للضرائب.
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2-2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

INVESTING ACTIVITIES

وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.
- النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.
- النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.
- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

2-3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

FINANCING ACTIVITIES

وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق الحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها ما يلي :

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال.
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.
- النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية.
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح.
- النقد المدفوع لتسديد السندات.
- النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

3- إعداد قائمة التدفق النقدية :

يتطلب إعداد هذه القائمة توفر قائمتي مركز مالي (ميزانية عمومية) لبداية الفترة ونهايتها، والتي تعد عنها قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى قائمة الدخل لتلك الفترة، وكذلك بعض المعلومات الإضافية التي يمكن الحصول عليها من السجلات والتقارير المالية للشركة.

وسبب الحاجة لميزانيتين وقائمة دخل واحدة هو أن الميزانية تمثل صورة للمؤسسة في لحظة معينة، وهذا لا يمكن معد القائمة من التعرف على التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية إلا إذا توفرت له ميزانية لبداية الفترة وميزانية أخرى لنهايتها؛ أما سبب الاكتفاء بقائمة دخل واحدة فيعود لكون قائم الدخل تعد على أساس تراكمي وتمثل سجلا للفترة التي تشملها.

ويتم إعداد هذه القائمة حسب الخطوات التالية :

1- تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة.

2- تحديد صافي التدفق النقدي للفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية (سلبا أو إيجابا) للأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة.

3- تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، وذلك في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة والمستخرج في البند السابق.

4- التأكد من أن صافي النقد المستخرج في البند السابق يساوي صافي النقد الظاهر في الميزانية في نهاية الفترة.

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية :

يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية إما بإتباع الطريقة المباشرة أو الطريقة الغير مباشرة، والفرق بين هاتين الطريقتين يتمثل في إظهار التدفقات النقدية من عمليات التشغيل حيث تعتمد الطريقة المباشرة على تحليل صافي الإرباح إلى بنوده من إيرادات ومصاريف وإظهار صافي التدفقات النقدية لكل منها على حده مثل صافي النقد المحصل من المبيعات وصافي النقد المدفوع عن المشتريات، إما باستخدام الطريقة الغير مباشرة فإن التدفقات النقدية من عمليات التشغيل تجهز عن طريق البدء بأرباح و خسائر الشركة ومن ثم يتم تعديل هذا الرقم بالبنود التالية:

- البنود التي لا تتطلب إنفاق أو استخدام للنقد: ومن الأمثلة على هذه البنود مصاريف: الاستهلاك، مصاريف الإطفاء، المخصصات، إرباح الشركات التابعة غير الموزعة وحصة الأقلية من صافي إرباح الشركة التابعة.
- التغير خلال الفترة في أرصدة المخزون، الذمم المدينة، المصاريف المدفوعة مقدما، الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة.
- البنود الأخرى التي أثرت على نتيجة إعمال الشركة ونشأت من نشاطات استثمار أو تمويل.
- مثال على هذه البنود أرباح أو خسائر بيع موجودات ثابتة.

وعند إعداد قائمة التدفقات النقدية يجب إظهار الفوائد المدفوعة نقدا والضريبة المدفوعة نقدا بصورة منفصلة وغالبا ما يتم تصنيفها ضمن التدفقات النقدية من عمليات التشغيل.

ومن الجدير بالذكر هنا، بان صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل يجب أن يتساوى في كل الطريقتين المباشرة وغير المباشرة، فبدلا من تعديل أرباح أو خسائر الشركة بالتغيير ببنود رأس المال العامل بشكل إجمالي حسب الطريقة غير المباشرة، فإنه يتم تحليل الأرباح إلى بنوده من إيرادات ومصاريف وتعديل كل منهم بالتغيير ببنود رأس المال العامل الخاصة به كل على حده بالطريقة المباشرة، ومن الأمثلة على خطوات إعداد التدفقات النقدية من عمليات التشغيل بإتباع الطريقة المباشرة ما يلي:

- احتساب النقد المحصل من العملاء عن مبيعات:

ذمم مدينة (بداية الفترة) + المبيعات – ذمم مدينة (نهاية الفترة) = التحصيلات النقدية.

- احتساب الدفعات النقدية للموردين عن المشتريات:

ذمم دائنة (بداية الفترة+ (المشتريات - ذمم دائنة (نهاية الفترة) = المدفوعات النقدية.

وفيما يلي نموذجان للطريقة المباشرة والأخرى الغير مباشرة

الطريقة المباشرة

التدفقات النقدية من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		
المقبوضات النقدية من العملاء	3000	
تدفع نقدا للموردين والموظفين	(2000)	
النقد الناتج من العمليات (مجموع)	7500	
الفوائد المدفوعة	(2000)	
دفع الضرائب على الدخل	(4000)	
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		2500
التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية		
العائدات المتأتية من بيع المعدات	7500	
تلقى الأرباح	3000	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		10500

التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		
دفع أرباح الأسهم	2500	
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية الصافية	(2500)	
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		10500
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		1000
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة		$11500



الطريقة الغير مباشرة

بيان التدفقات النقدية **(جميع الأرقام بملايين دولارات الولايات المتحدة)**			
الفترة المنتهية في	**2007/12/31**	**2006/12/31**	**2005/12/31**
صافي الدخل	21.538	24.589	17.046
أنشطة التشغيل، على التدفقات النقدية من قبل أو استخدامها في:			
الإهلاك واستهلاك الدين	2.790	2.592	2.747
تعديلات على صافي الدخل	4.617	621	2.910
انخفاض (الزيادة) في الذمم المدينة	12.503	17.236	--
الزيادة (النقص) في المطلوبات (أ / ف والضرائب المستحقة الدفع)	131.622	19.822	37.856
انخفاض (الزيادة) في قوائم الجرد	--	--	--
الزيادة (النقص) في أنشطة التشغيل الأخرى	(173.057)	(33.061)	(62.963)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	13	31.799	(2.404)

الأنشطة الاستثمارية ، شريطة التدفقات النقدية من قبل أو استخدامها في :			
النفقات الرأسمالية	(4.035)	(3.724)	(3.011)
الاستثمارات	(201.777)	(71.710)	(75.649)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية الأخرى	1.606	17.009	(571)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(204.206)	(58.425)	(79.231)
أنشطة التمويل والتدفقات النقدية المقدمة من قبل أو استخدامها في :			
دفع أرباح الأسهم	(9.826)	(9.188)	(8.375)
بيع (الريبو) من الأسهم	(5.327)	(12.090)	133
الزيادة (النقص) في الديون	101.122	26.651	21.204
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الأخرى	120.461	27.910	70.349
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	206.430	33.283	83.311
أثر التغيرات في أسعار الصرف	645	(1.840)	731
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل	**2.882**	**4.817**	**2.407**

4- الصورة الأبسط لقائمة التدفقات النقدية :

عند دراسة الجدوى المالية في بداية المشروع الصغير تقتصر على التدفقات النقدية الداخلة على الإيرادات المتوقعة مضافا إليها النقد بالصندوق، وكذلك التدفقات النقدية الخارجة المصروفات (التكاليف) المتوقعة. ويمكن أن تكون قائمة التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع لأكثر من سنة.

ويمكن الاستعانة بالنموذج التالي لتوضيح ما سبق:

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
نقد في الصندوق في بداية					
الإيرادات					
إجمالى التدفقات الداخلة					
إيجار المباني					
أجور ومرتبات					
مصروفات منافع عمومية					
مصروفات تسويق					

مصروفات عمومية وإدارية					
مصروفات صيانة وإصلاح					
الضرائب					
الفوائد					
إجمالى التدفقات الخارجة					
النقد آخر الفترة					



الوحدة الخامسة

المؤشرات الماليـة

Financial Ratios

تقديم:

المؤشرات المالية هي أرقام لها دلالات معينة في تحليل القوائم المالية، هذه النسب توجد بقسمة رقمين (بندين) موجودين في القوائم المالية، قد يؤخذ الرقمين من الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التدفق النقدي أو يؤخذ رقم من قائمة، ويؤخذ الرقم الآخر من قائمة أخرى، ومن النادر أن تؤخذ الأرقام من قائمة حقوق المساهمين.

وفى البداية يجب أن نشير إلى نقطتين لا يمكن إغفالهما:

- **النسبة المالية دون معنى لا قيمة لها**

وهو ما يعنى أن أي نسبة تستخرجها يجب أن تحدد لها معنى واضحا تهدف من وراءه إلى قراءة نقطة قصور أو قوة لدى الشركة.

- **ليس هناك ما يسمى نسب نمطية لكل الشركات**

أي أنــه لا توجــد مــؤشرات نمطيــة يمكــن اســتخدامها كمعــايير للحكــم عــلى جــودة أو ضــعف النســبة ولكــن يــتم اســتخدام مــؤشرات للشركــات الناجحــة في القطــاع الــذي تعمــل بــه الشركــة عــن نفــس الفــترة ويــتم اســتخدامه للحكــم عــلى النســبة كــما يــتم

استخدام تلك النسبة لنفس الشركة عن فترات سابقة لمتابعة تطور النسبة بالسلب أو الإيجاب.

ويعتبر المحللون الماليون المحترفون أن النسب المالية لا حصر لها وأنها يمكن أن تنتج عن طريق قسمة أي بند من بنود القوائم المالية على بند أخر ، أما الهدف من استخراج النسبة المالية فيحدده المحلل نفسه ويعرف كيف يستفيد به في الأغراض المناسبة.

لهذا سوف نكتفي في العرض التالي إيضاح أهم النسب التي يمكن ان تفيد وبصورة فعالة في دراسة الجدوى المالية.

1- أساسيات المؤشرات المالية:

لن تجد كل المعلومات في القوائم المالية

القوائم المالية بها أرقام هامة جدا ولكننا نحتاج أن نحللها في ضوء متغيرات كثيرة مثل تقلبات السوق ودخول منافسين جدد والبدء في الاستثمار في مشاريع جديدة ووجود أعباء مالية مؤقتة وغيرها. فمثلا قد تحقق شركة ناجحة خسائر بعد أن كانت تحقق أرباحا نظرا لأنها بدأت مشروعا جديدا سوف يؤتي ثماره في الأعوام القادمة، كذلك قد تحقق شركة أرباحا نتيجة لحدوث طفرة في الطلب على منتجها، والتوقعات لاستمرار أو انهيار هذا الطلب تحدد نظرنا للأداء المتوقع للشركة في الأعوام القادمة.

يوجد العديد من النسب الأخرى:

اقتصرنا في شرح النسب المالية على النسب المالية الأكثر استخداما ولكن يوجد العديد من النسب الأخرى والتي قد تصادفها. في ضوء فهم النسب المالية

المذكورة هنا يمكننا فهم فائدة أي نسب مالية، كذلك فإننا قد نستحدث نسب مالية توضح أداء الشركة في جزئية محددة. فمثلا لمعرفة ما إذا كانت شركة ما تنفق على البحوث مثل الشركات الأخرى فإننا نقيس ذلك بنسبة مصاريف البحوث إلى صافي المبيعات. وإذا أردنا كذلك معرفة ما إذا كان الإنفاق على التسويق مبالغا فيه فإننا نقارن بين نسبة مصاريف التسويق إلى صافي المبيعات مقارنة بالشركات المنافسة.

استخدم أكثر من أسلوب لتحليل أداء الشركات:

في الأغلب يتم استخدام التحليل المطلق والتاريخي والنسبي ولا يتم الاستغناء بأحدهما عن الآخر. فمثلا قد تكون شركة تعمل في قطاع متعثر جدا ولكنها من أفضل الشركات وتحقق أقل خسائر، في هذه الحالة لا يمكننا أن نغفل عن أداء الشركة السيء وأنها تحقق خسائر لأن القطاع كله متعثر وقد نفكر في تغيير نشاط الشركة أو تصفيتها أو عدم الاستثمار فيها. وكما ذكرت سالفا فإن تحقيق الشركة لنسب مالية جيدة ولكنها تقل كثيرا عن متوسط الشركات المنافسة يعني أن أداء الشركة سيء، لذلك فإن استخدام الأساليب الثلاثة يعطينا صورة أكثر تكاملا. أما أسلوب مقارنة النتائج بما كان مخططا فهو أمر يختص بإدارة الشركة ولا يتمكن المستثمرين من معرفة هذه الخطط ولا يهتمون أساسا بها.

استخدم الأرقام والنسب المالية التي تؤثر على قرارك:

بحسب الهدف من التحليل المالي تكون بعض الأرقام والنسب المالية أكثر أهمية، إن كنت ستقرض هذه الشركة فإنك تهتم بنسب السيولة، وإن كنت تفكر في شراء أسهم فيها فإنك تهتم بنسب الربحية ونسب القيمة السوقية أكثر من النسب الأخرى، وإن كنت تقوم بمقارنة شركتك بالمنافسين فإنك تهتم بمعظم النسب، وإن كنت تهتم بمقارنة أداء الشركة في العمليات الأساسية مثل التصنيع فإنك تهتم بنسبة

هامش مجمل الربح وهكذا، لذلك فإن لا يلزم تحليل جميع الأرقام وجميع النسب في كل تحليل مالي وإنما يتم تحليل الأرقام والنسب ذات العلاقة بهدف التحليل المالي

احذر اختلاف تعريف النسب المالية

يوجد بعض الاختلافات في تعريف النسب المالية مثل استخدام متوسط إجمالي الأصول أو متوسط الأصول حسب قيمتها في ميزانية هذا العام عند حساب العائد على الأصول. عند استخدام نسب مالية من موقع أو مطبوعات ومقارنتها بنسب مالية من مصدر آخر فينبغي التأكد من أن النسب المالية محسوبة في كلتا الحالتين بنفس الأسلوب

2- المؤشرات المالية للميزانية :

2-1- النسبة الجارية:

$$= \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

وتفيد النسبة الجارية في قياس قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل، وفي حالة المخاطر يتم بيع تلك الأصول الجارية.

2-2- النسبة السريعة :

$$= \frac{\text{النقدية + أوراق القبض}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

وتعتبر هذه النسبة مناسبة أي أن كل جنيه مملوك بالشركة له جنيه تغطية من الأموال السريعة (النقدية و القريبة من النقدية).

2-3- نسبة الخصوم الجارية لرأس المال :

$$= \frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{رأس المال}}$$

ويوجد أيضا نسبة الخصوم الإجمالية لرأس المال:

$$= \frac{\text{الخصوم الإجمالية}}{\text{رأس المال}}$$

وتقيس تلك النسب درجة الحماية من الخسائر المسموح بها من المقترضين للشركة، فكما ارتفعت تلك النسب كلما قلت الحماية لدي المقرضين.

2-4- نسبة الأصول الثابتة إلى صافي حقوق الملكية:

$$= \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وتعكس هذه النسبة أن ملاك الشركة قد وفروا جميع الأموال اللازمة لشراء الأصول الثابتة بالإضافة إلى جزء من الأموال لتمويل الأصول الجارية، ويصعب مقارنة هذه النسبة مع الشركات الأخرى أو حتى المقارنة الزمنية بسب اختلاف أعمار الأصول الثابتة.

2-5- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الحقوق :

$$= \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{أجمالي الأصول}}$$

وهى نسبة مفيدة للمقرضين لفترات طويلة، فكلما ارتفعت النسبة كلما تحسن المركز المالي في الأجل الطويل.

6-2- نسبة هيكل رأس المال:

$$= \frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{صافي حقوق الملاك}}$$

تقيس هذه النسبة درجة مخاطر هيكل رأس المال في شكل النسب التمويلية لكل من أصحاب الأموال والمقرضين.



3- المؤشرات المالية لقائمة الدخل :

3-1- نسبة التشغيل :

$$= \frac{\text{تكلفة السلع المباعة + مصروفات التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وهى تقيس درجة كفاءة تشغيل الشركة.

3-2- هامش صافي الربح:

$$= \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تعكس النسبة أن الزيادة في جنيه أرباح تتحقق من: (1) زيادة في هامش الربح لكل جنيه مبيعات، (2) زيادة في إجمالي المبيعات.

3-3- نسبة صافى الربح بعد الضريبة إلى صافى المبيعات :

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد ضريبة الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وكلما انخفضت الضريبة زادت النسبة والعكس صحيح.

بالإضافة إلى وجود نسبة هامة جدا يتم الأخذ بها عند بداية المشروع غالبا، وهى فترة استرداد رأس المال.

$$= \frac{\text{رأس المال المستثمر}}{\text{متوسط صافى الربح + الإهلاك}}$$

وهنا يجب أن يكون التمييز سنة.





group
Arab

الوحدة السادسة

مشكلات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

(جهود وحلول)

من أهم الصعوبات التي تواجه المنشآت هي ضعف التمويل . ويبدو أن البنوك لم تجد بعد فى هذه المنشآت عملاء مناسبين تتجه نحوهم ، فنسبة إقراض هذه المنشآت إلى إجمالي إقراض البنوك متدنية جدا 8.3% لإجمالي البلدان العربية ومتدنية أكثر فى بلدان مجلس التعاون الخليجي 2% .

والنسبة المماثلة فى بلدان (OECD) هي 26.8%، وأفضل البلدان التي تتعامل بنوكها مع هذه المنشآت هي المغرب فاليمن فلبنان فتونس فالأردن .

ومع ذلك فنسبة هامة من هذه المنشآت تتعامل مع البنوك، فأعلى نسبة نجدها فى لبنان (53.5% من المنشآت) وأدناها فى موريتانيا (3.2%) وما تزال بلدان تحتل هذه المنشآت موقعا هاما فى اقتصادها لا تعتمد منشآتها على البنوك (الجزائر 8.9% مصر 5.6% الأردن 8.6% المغرب 12.3%) ونجد هذه النسبة مرتفعة تقارب نصف المؤسسات فى كل من تركيا وماليزيا والبرازيل والهند .

ويبدو أن البنوك عازمة على توسيع تعاملها مع هذه المؤسسات ففى مسح أجرى لها أبدت رغبتها فى استهداف نسب أعلى من المنشآت . إذ قد تصل النسبة لإجمالى البلدان العربية 20.6% ، فترتفع هذه النسبة مثلا من 4% فى الإمارات

65

إلى 24.3% وفى قطر من 0.5% إلى 15.1% وفى مصر من 5% إلى 24.7% وفى سوريا من 4% إلى 13.9%.

والبنوك فى البلدان العربية لها البنية المناسبة لذلك فـ 87% منها فى بلدان مجلس التعاون الخليجى تتعامل مع مثل هذه المنشآت ، ونسبة أعلى فى البلدان العربية الأخرى (96%) بل أن 61% منها لها وحدات متخصصة فى التعامل مع هذه المنشآت . هذه الوحدات الخاصة تنتشر بين البنوك الخاصة أكثر من البنوك الحكومية.

ونتساءل لم تحجم البنوك عن التعامل مع هذه المنشآت ؟ وقد نجد الإجابة فى ضعف الضمانات التي تقدمها هذه المنشآت للبنوك وتخوف البنوك من ارتفاع مخاطر عدم السداد .

وهناك جهود لإيجاد بنوك وصناديق وشركات تضمن القروض لهذه المنشآت، مثل برنامج "كفالة" الذي ينفذه صندوق التنمية الصناعية فى المملكة العربية السعودية وهو يغطى جزءاً من مخاطر البنوك في حالة إخفاق المقترض الصغير فى السداد، وبالرغم من أن برنامج كفالة ما يزال محدودا كما وصفه مجلس الشورى السعودي، إلا أنه قابل للتوسع، ومن الأمثلة البنك التونسي للتضامن والصندوق 21 / 21 والشركة المصرية لضمان القروض وصندوق ضمان قروض الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر (PGAR)، وينتشر فى المغرب عدد أكبر من هذه المؤسسات المالية ومنها ما هو عام ومنها ما هو قطاعى ثم تأتى تونس بتعدد الصناديق .

وبجانب ذلك هناك سبب وجيه لا يذكر كثيرا ولكنه مؤثر . وهذا السبب هو شك بعض أصحاب المنشآت والمرشحين للقروض من الجواز الدينى لهذه القروض ، هذا بالرغم من الفتاوى الشرعية التى أصدرها مجلس الإفتاء فى الأزهر الشريف، وتقدر دراسة بأن هناك من ربع إلى ثلث المرشحين للحصول على قروض يحجمون عن ذلك إذا لم تكن معاملات البنك إسلامية .

وقد انتشر تعامل البنوك بمعاملات إسلامية مثل المشاركة فى المخاطرة بدلا من الفوائد المقررة سلفا . وحسب مسح أجرى على عينة ضمت 57 بنكا فى البلدان العربية، يتبين منه أن 59% من البنوك فى بلدان مجلس التعاون الخليجى تتعامل بمعاملات إسلامية وأن 30% فقط فى غير هذه البلدان فى المنطقة تفعل الأمر نفسه . وهناك نية لتوسع 36% من البنوك الخليجية فى تقديم هذه الخدمة فى المستقبل أما في البلدان العربية الأخرى فالنسبة 26% .

والمهم في نظرنا أن جهدا كبيرا يجب أن يبذل لإقناع الزبائن المحتملين كمقترضين لشرح شرعية هذه القروض وفى نفس الوقت بحث التوسع في القروض التي توصف بأنها إسلامية وذلك كبديل عملي . وما يجب تفهمه أن كثيرا من المقترضين الصغار خاصة من يعانون الفقر لا يريدون أن يضيفوا إليه ما قد يعتبرونه عصيانا للأوامر الإلهية ولو من باب درء الشبهات .

وقد أجرى مسح للمعنيين بالمنشآت هذه حول مصادر التمويل التي يتوقعونها وذلك في تسعة بلدان عربية وكانت النتيجة كما في الجدول، وتبين منه أن أكبر توقع للتمويل من البنوك كان في الجزائر فلبنان فالمغرب، وأكبر توقع للتمويل من مؤسسات الإقراض الصغير كان في اليمن فسوريا فالمغرب ففلسطين. أما أعلى توقع تمويل من البرامج الحكومية فكان في الجزائر ثم سوريا . أما أعلى نسبة

لتوقع التمويل من أفراد العائلة فقد وجدت في اليمن (93.5%) ثم في الجزائر. وهناك من لا يتوقع أي تمويل خارجي خاصة في لبنان والمغرب واليمن.

وقد يعود السبب في عدم عناية البنوك في بلدان الخليج العربية بتمويل هذه المنشآت وهو وجود كثافة عالية من المنشآت الكبيرة (تشمل أكثر من 100 عامل) فهذه المنشآت تمثل 12% من إجمالي المنشآت فيها . وتتدنى هذه النسبة إلى قرابة عشرها في باقي البلدان العربية والتعامل مع هذه الشركات الكبيرة أكثر إغراء أو ربحية في الظروف العادية .

ومع ذلك فالمملكة العربية السعودية تشهد ما وصف بأنه انفجار فى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ قدر عددها بنحو 800 ألف مشروع توجد 30% منها فى المنطقة الشرقية .

والمخطط الخماسي للتنمية في الجزائر (2009 – 2014) خصص ما قيمته 2 مليار دولار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث ينشأ خلال سنوات المخطط 200 ألف وحدة جديدة، وكانت الجزائر قد حققت إنجازا مهما بمضاعفة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001 – 2008) ، فبعد أن كانت 245.3 ألف عام 2001 أصبحت 519.5 عام 2007 ، وفى عام 2009 أصبحت 571 ألف تشغل 1.65 مليون عامل.

وتخطط تونس لخلق 14 ألف منشأة جديدة كل عام خاصة فى مجالات اقتصاد المعرفة إضافة لتنفيذ برنامج واسع لرفع كفاءة المنشآت القائمة . وقد جاء هذا الاهتمام ترجمة لبرنامج الرئيس التونسى الانتخابى لتطوير هذه المنشآت وتقليل معدلات البطالة كما ارتفع عدد المنشآت العاملة فى مصر بين تعدادى 1996 و2006 بعدد كبير إذ أن 787 ألف منشأة أضيفت بين التعدادين .

وتهدف ليبيا إلى اعتماد هذه المنشآت لخلق فرص عمل لـ (75%) من القوى العاملة الليبية وذلك حتى 2025 وإحلال الواردات بنسبة 25% . وكانت ليبيا قد قدمت قروضا لهذه المنشآت بلغت مليار دينار حتى 2004 من مصرف التنمية و 2.5 مليار دينار من المصارف التجارية ونصف مليار دينار من المصارف الأهلية و134 مليون دينار من المصرف الريفى .

ويبدو من هذه الأمثلة وغيرها عزم الحكومات العربية على تطوير هذا القطاع وسوف يستدعى ذلك بالضرورة تطويرا فى خدمات البنوك وخدمات الائتمان والضمان . وقد أبدت البنوك العربية كما رأينا سابقا استعدادا لذلك .

ونقدر بأن البرامج الحكومية لدعم هذه المنشآت سوف تبقى هى الأمر الحاسم.

ويهمنا الآن أن نتناول بقدر من التفصيل القروض المتناهية الصغر إذ عليها تعتمد المنشآت الصغرى والتشغيل الذاتى وجهود مكافحة الفقر فهذه المنشآت تتجاوز 85% من إجمالي المنشآت في البلدان العربية وهناك حاجة لتوسعها إذا توفرت حوافز لذلك خاصة التمويلية منها.

لم يكن الدكتور محمد يونس مؤسس بنك جرامين فى بنجلاديش عام 1976 يقدر بأن تصبح تجربته نموذجا لأكثر من عشرة آلاف برنامج وبنك للإقراض المتناهى الصغر حول العالم ، لقد استحق جائزة نوبل للسلام عام 2006 على

جهده، فقد استفاد من " بنوك الفقراء " أكثر من 54 بلداً حول العالم 2002 ، وتوج جهده بإعلان الأمم المتحدة عام 2005 سنة دولية للإقراض المتناهى الصغر. وتم الاعتراف بضرورته لمكافحة الفقر فى قمة القروض المتناهية الصغر (واشنطن 2-4 / 2 / 1997) .

وقد اهتم صندوق الخليج (AGFUND) بتجربة محمد يونس فى بنك جرامين بل وتعاون معه شخصيا . ويعمل الصندوق بنجاح بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص لإنشاء بنوك على غرار جرامين ، وتعمل هذه على نشر ثقافة الإقراض الصغير واستكشاف المشروعات الرائدة وتكريم المتميز منها من خلال جائزة (AGFUND) العالمية .

بدأ صندوق الخليج (AGFUND) هذا المشروع لإنشاء بنوك الفقراء فى 1997 وأنجز بنك الأمل للإقراض الصغير فى مصر واليمن والبنك الوطني للمشروعات الصغيرة فى الأردن وبنك الإبداع فى البحرين وله مشاريع قادمة فى السودان وموريتانيا ولبنان وسوريا، وهى إنجازات وتوجهات تقدر لهذه الصندوق العربي .

وتعتبر تجربة بنك جرامين مثالا إيجابيا للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات الهادفة للربح إذ بها يتوازن الجانب الاجتماعي وجانب الربح دون أن يلغى أحدهما الآخر .

كما أثبتت هذه التجربة إمكانية التعامل مع الفقراء ومحدودي الدخل مع تحقيق ربحية وضمان للقروض ربما أفضل من وسائل الإقراض الأخرى . كما تم الكشف عن مصدر ضمان للقروض لم يستغل أبدا يتمثل فيما يملكه الفقراء من بيوت سكن وأراضى زراعية ومهارات ، قد لا يكون لها قيمة سوقية لكنها أصول

حقيقية ، وما يحول دون ذلك هى بعض التشريعات وبعض النظم الإدارية والممارسات المتأصلة .

هذه القروض يمكن أن تقدم من منظمات لا تهدف إلى الربح كما يمكن أن تقدم من بنوك تجارية، وهى تمنح للأفراد ذوى الدخل المنخفض لبدء عمل أو مشروع فى إطار التشغيل الذاتى . وقد تتراوح قيمتها بين بضع مئات من الدولار إلى 25 ألف دولار.

ومعدلات السداد فى حالة هذا الإقراض مرتفعة بالمقارنة مع أنواع القروض الأخرى إذ تتجاوز 90%.

وغنى عن البيان أن هذا الإقراض وسيلة أثبتت جدواها فى مكافحة الفقر والتهميش، ربما أكثر من معونات الرفاهية الاجتماعية أو الحد الأدنى من الدخل المضمون، كما أنه وسيلة يمكن أن تتطور أكثر فى بلداننا لزيادة فرص التشغيل الذاتى . وهذا النوع من التشغيل يعود إليه الفضل الأول فى التشغيل فى القطاع الخاص خارج الزراعة .

كما ثبت أنه وسيلة فعالة لتمكين المرأة ، وقدرة المرأة على السداد مرتفعة إذ فى الحالة الأوروبية لم يعجز عن السداد غير 1.6% من المقترضات ، ومع ذلك فالصعوبات أمام إقراض المرأة هى أشد مقارنة بالرجل فى مختلف الحالات .

والتمويل الأصغر يتطور بسرعة فى البلدان العربية ، ففى عام 2008 بلغت قيمة محفظة القروض هذه 1.175 مليار دولار وذلك فى عشر بلدان عربية . وكان عدد المقترضين النشطين 2.483 مليون فرد . ولم تكن قيمة هذه المحفظة غير 605.8 مليون دولار عام 2006 ، وهو تطور يواكب التطور الملاحظ على مستوى العالم الذى زاد فيه عدد المقترضين بنسبة 21% بين 2006 و 2008.

إلا أن أكثر البلدان نشاطا فى مثل هذا الإقراض هى المغرب إذ استحوذت على 59% من القروض وكان فيها 50% من المقترضين بين البلدان العشر .

ثم تأتى مصر فى الترتيب الثانى وتمثل النسبتين لها على التوالى 14% و35% (ينظر الجدول 3 – 4) .

أما مصادر التمويل فهى مؤسسات تمويل حكومية أو تنموية (15%) أو مؤسسات مالية ومستثمرون محليون (79%) وصناديق 4% ومصادر أخرى .

ولمؤسسات الإقراض الأصغر 2113 مكتب فى البلدان العشر يعمل فيها 12422 موظف .

وهناك 17 جهة مانحة و 8 مستثمرين ينشطون فى المنطقة العربية . وكان الممولون الدوليون قد التزموا بـ 717 مليون دولار فى ديسمبر 2008 . والدين هو أداة التمويل الرئيسية (62%) تليها المنح (22%) والضمانات 13%.

واتسعت خدمات هذه القروض لتشمل القروض الزراعية والتجارية والتعليمية والسكنية والإسلامية والموسمية والشبابية وقروض التشغيل الذاتى .

وأهم مصادر المعلومات حول هذا النوع من القروض يتأتى من خلال مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس) وسنابل شبكة التمويل الأصغر فى البلدان العربية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)، أما أهم مؤسسات الإقراض الأصغر فى البلدان العشر فهى كما فى المرفق .

ويلاحظ تباين أسعار الفائدة على الإقراض فهى تتراوح ما بين 11% فى اليمن، 9.6% فى مصر إلى 1.9% فى فلسطين و 3.7% فى المغرب .

ومحفظة القروض المعرضة للخطر لا تزيد نسبتها عن 2.7% عام 2008 وقد كانت أدنى من ذلك فى السنوات السابقة .

رأينا أن البنوك تعنى خاصة بالمنشآت الكبيرة فى غالبية الدول العربية مع استثناءات قليلة وأن الحكومة هى الداعم الأكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنوك وشركات ضمان القروض آلية رئيسية فى ذلك، ولمسنا أن الإقراض المتناهى الصغر تدعمه الصناديق الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمانحين من خارج البلاد فى صورة قروض ميسرة أو منح .

ونتساءل عن دور كبار رجال الأعمال العرب في دعم المنشآت دون الكبيرة وتقديم خدمات للمبادرين الشباب . وهناك أمثلة مشرفة وواعدة فى بعض البلدان العربية خاصة فى بلدان الخليج العربية بما فى ذلك اليمن .

ومن الأمثلة الناجحة برنامج عبد اللطيف جميل لتمويل المشاريع الصغيرة إذ يقدم قروضا، وتتم المتابعة الفنية للمشروع خلال عامه الأول.

وصندوق المئوية الذي يقدم قروضا حسنة تتراوح بين 50 و 200 ألف ريال . ومن خلاله تم إنشاء صندوق المبدعين الذي تلقى دعما من شركة (سابك) بمبلغ 80 مليون ريال ومن البنك الأهلي بمبلغ 70 مليون ريال .

وفى اليمن نجد مجموعة شركات هائل سعيد أنعم، التي لها نشاط خيري فتدعم دراسات الشباب لمشاريعهم الخاصة وبرنامج تنمية قدرات الشباب ودعم بنك التضامن للتمويل الصغير، والمشاركة في مؤسسة اليمن للتدريب بهدف التوظيف.

وهناك أمثلة أخرى فى الإمارات ولبنان وغيرهما إلا أن ما يبذل من جهد هو فى تقديرنا أقل من المتوقع . ولعل جهودا كبيرة تنتظر فرصا قادمة تحدد فيها

شراكات واضحة وتكون الحوافز مشجعة مثل الخصم من الضرائب كما تفعل بلدان ليبرالية عريقة أو غير ذلك من الحوافز .

ولقد لمسنا فى منظمة العمل العربية استعداد جديا لبعض رجال الأعمال فى المساهمة فى جهد مشترك محلى أو عربي لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمساهمة فى الإقراض المتناهي الصغر .

وننهى هذه الوحدة من تقريرنا بقضية بالغة الأهمية تنشغل بها كثير من الأطراف العربية بل فئات واسعة من الشباب العربي، أنها واحدة من أهم نتائج القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية فى الكويت وأعنى بها مبادرة سمو أمير دولة الكويت رئيس المؤتمر الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح . حيث أعلن رئيس مؤتمر القمة مبادرته فى كلمة الافتتاح قائلا : " **علينا دعم وتشجيع مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقائمة على استغلال الموارد المحلية المتاحة من سلع وخدمات نظرا لما توفره من فرص عمل حقيقية للعمالة الوطنية فى بيئة واثقة.**" ثم أردف سموه قائلا : " أن دولة الكويت مساهمة منها فى تمكين القطاع الخاص والأعمال الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها فى شبكة التنمية الاقتصادية العربية يسرها أن تعلن عن مبادرة تنموية تهدف إلى تمويل الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مثل هذه المشاريع . "

حدد هذا التمويل بـ 2 مليار دولار وقدمت دولة الكويت ربعها وذكرتنا هذه المبادرة الكريمة بما يفعله بنك الاستثمار الأوروبي إذ يقدم 5 بليون يورو بصفة منتظمة سنويا لبنوك الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي للتعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة . ورفع بنك الاستثمار الأوروبي هذا المبلغ بـ 60% عام 2008 كأحد الاستجابات للأزمة الاقتصادية العالمية .

منذ يناير 2009 وحتى الربع الثالث من 2010 أكتمل نصاب الاكتتاب فى الصندوق اللازم لبدء عمله وبلغ الاكتتاب الفعلي قرابة 1.3 مليار دولار وهو الصندوق الذى تضمنته مبادرة سمو أمير الكويت وصرح معالي الأمين لجامعة الدول العربية بأن المبادرة الكويتية سوف تدخل حيز التنفيذ فى يناير 2011 مع تعيين مجلس للأشراف على الصندوق من الجهات الممولة .

وفى أكتوبر 2010 تشكل مجلس الإدارة ويتألف من خمسة أعضاء وسمي لجنة الإدارة وهؤلاء ينتخبهم مجلس الأشراف، ومجلس الأشراف هذا يتألف من وزراء المالية فى الدول المساهمة فى موارد الحساب الخاص ولجنة الإدارة الأولى تألفت من الكويت والسعودية ومصر وسلطنة عمان والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ولكن ما تزال اللوائح التنفيذية وبرنامج العمل ووسائل العمل الأخرى قيد الإعداد .

ولائحة هذا الحساب الخاص أقرت وهى تتحدث عن مشروعات القطاع الخاص فى عمومه، لكن التحديد جاء فى المادة الثانية من اللائحة . وتضمن التحديد أن مشروعات القطاع الخاص تعنى " **المشروعات والمنشآت المتوسطة والصغيرة العائدة للقطاع الخاص بما فى ذلك مشروعات ومنشآت القطاع المختلط حسب المعايير التى تضعها لجنة الإدارة** " .

ونشعر بالتفاؤل لإمكان مساهمة الحساب الخاص فى مشروع المنظمة الخاص بتدريب الرياديين فى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالرغم من أن الحساب الخاص قد يميل إلى التعامل مع الحكومات وليس المنظمات .

بل أن تفاؤلنا يمتد إلى مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فى البرنامج العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة فمن مصادره

المحتملة صناديق التنمية العربية كما أشارت إلى ذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .

وقد سبق لمجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته العادية الثالثة والسبعين (المنامة 9 – 2010/5/8) وباقتراح من رئيس المجلس معالي وزير العمل فى مملكة البحرين أن اقر ضرورة وضع آليات وخطط عمل محددة لتنفيذ أهداف العقد العربي للتشغيل، وأقر المجلس فى هذا الخصوص اختيار ستة بلدان عربية تتقدم بمشروع واحد فى كل دولة منها ينفذ لصالح دعم التشغيل فيها . وتتم المتابعة الفنية لهذه المشاريع من قبل مكتب العمل العربي ووزارة العمل فى مملكة البحرين كما تقوم الجهتان بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالبحث عن فرص التمويل خاصة لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

وقد بدأ تنفيذ هذا التصور فى انتظار استكمال الصندوق لتحديد آليات عمله وبرامجه بشأن المشاريع المقرة من قبل القمة العربية .

ونملك الكثير من التساؤلات التى نأمل الوصول إلى إجابة لها بعد أن تكتمل نظم عمل الحساب الخاص وبرامجه وذلك خلال الأشهر المقبلة حسب تقديرنا كما لنا آمال كبيرة بأنه بتعاون أطراف الإنتاج الثلاثة وبمساعيهم وتفهم لجنة الإدارة وعلى رأسها مدير عام الصندوق العربي للإنماء والاقتصادي والاجتماعي لأولويات المنظمة لدعم التشغيل من خلال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة سوف يتحقق ما يقره المؤتمر بهذا الشأن .

نسبة إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة

إلى إجمالي عمليات إقراض البنوك فى بعض البلدان العربية

(النسبة مئوية) عام 2008 ..على سبيل المثال

	النسبة المئوية
بلدان مجلس التعاون الخليجى	2.0
سوريا	4.0
مصر	5.0
فلسطين (الضفة الغربية – قطاع غزة)	6.0
الأردن	13.0
تونس	15.0
لبنان	16.0
اليمن	20.0
المغرب	34.0
إجمالى البلدان العربية	8.3
بلدان عربية خارج بلدان مجلس التعاون الخليجى	14.6
بلدان OECD (2010)	26.8

نسبة المنشآت التى تستعين بالبنوك فى تنفيذ استثماراتها

فى بعض البلدان العربية والأجنبية

(النسبة مئوية)

	النسبة المئوية
الجزائر (2007)	8.9
مصر (2008)	5.6
الأردن (2006)	8.6
لبنان (2006)	53.5
المغرب (2007)	12.3
موريتانيا (2006)	3.2
الضفة الغربية وغزة (2006)	4.2
البرازيل (2009)	48.4
ماليزيا (2007)	48.6
الهند (2006)	46.7
روسيا (2009)	30.6
تركيا (2008)	51.9
جنوب أفريقيا (2007)	34.8

مصادر تمويل المنشآت فى بعض البلدان العربية

حسب توقعات المعنيين فى بداية المشروع أو ما تم فعلا

(النسبة مئوية)

	الجزائر	الأردن	لبنان	المغرب	فلسطين	سوريا	اليمن
أفراد العائلة	59.0	25.4	49.2	52.2	65.8	49.1	93.9
أقارب آخرين	28.6	12.5	20.6	24.8	13.2	12.7	12.3
زملاء العمل	25.8	21.4	35.5	26.7	13.2	41.8	93.4
أصدقاء وجيران	22.3	14.5	19.0	30.4	21.1	21.8	36.0
مؤسسات الإقراض الصغير	10.9	9.1	11.3	27.5	26.3	27.8	42.8
بنوك	48.0	14.0	39.7	29.7	13.2	18.5	11.5
برامج حكومية	26.4	5.4	1.6	7.6	6.9	17.3	7.4
استثمارات	7.0	22.4	6.5	5.9	2.6	24.5	4.4
غيرها	--	5.6	3.2	--	5.3	5.6	--
لايتوقع أى تمويل خارجى	30.3	49.2	54.3	50.5	49.3	33.7	46.2

أهم 54 مؤسسة عاملة فى مجال الإقراض الأصغر

فى عشر بلدان عربية

مصر	الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين/ مؤسسة ليد/ جمعية رجال أعمال الشرقية لتنمية المجتمع/ جمعية تنمية الإسكان الصناعى/ جمعية تنمية المجتمع والأطفال وذوى الاحتياجات الخاصة بسوهاج/ جمعية رجال الأعمال فى الإسكندرية/ جمعية سيدات الأعمال فى أسيوط/ مؤسسة الأول للتمويل الصغير/ أغا خان مصر/ جمعية رجال أعمال الدقهلية لتنمية المجتمع/ التضامن/ الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية/ الجمعية الإقليمية لتطوير المشروعات فى سوهاج/ جمعية رجال أعمال شمال سيناء/ جمعية رجال أعمال أسيوط .
العراق	الثقة / مؤسسة الإسكان التعاونى الدولية / العراق .
الأردن	شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة / تمويلكم / الشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة / صندوق التنمية والتشغيل / البنك الوطنى لتمويل المشاريع الصغيرة / صندوق المرأة / تينكا الأردن .
لبنان	المجموعة / مخزمى / أميل .
المغرب	مؤسسة البنك الشعبى للقروض الصغرى/ مؤسسة التنمية المحلية والشراكة/ سلف البركة (فونديب)/ زاكورة/ أموس/ الجمعية المغربية/ تضامن بلا حدود/ الكرامة/ إنماء/ مؤسسة الأراضى/ الأمانة .
فلسطين	الأونروا/ بنك الرفاه/ فاتن/ لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية/ أصالة/ المركز العربى للتنمية الزراعية/ ريف/ ريادة .

السودان	براك شمال السودان/ دمعية بور سودان لتنمية المشاريع الصغيرة .
سوريا	جبل الحص/ مؤسسة الأولى للتمويل الصغير/ سوريا .
تونس	إنـدا .
اليمن	أبين/ المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة/ الأوائل/ المؤسسة الوطنية للتمويل الأصـغر/ آزال/ مؤسسة عدن للتمويل الأصغر .



تمـــرين (1)

بافتراض:

إنك بصدد حساب رأس المال المتوقع لمشروع صناعة مواد ألبان وكنت تريد حساب رأس المال المتوقع حتى يقوم المشروع لمده سنة وكانت البيانات كالتالي:

معده 1	قيمتها 1000	خصم نقدي 10%	قاعدة لها 500	تركيب 250
معده 2	قيمتها 2000	تركيب 500 جنيه		

إيجار المباني	100 جنيه شهريا	إيجار المخزن	200 جنيه ربع سنويا
الألبان	100 جنيه للطن	ويقوم المشروع على 50 طن للسنة	

سيارتين للتوصيل	10000 للسيارة	مكاتب وكراسي	500 جنيه
جهازين كمبيوتر	1000 للجهاز	ديكورات	1000 جنيه

العمالة المباشرة	10 أفراد	العمالة الغير مباشرة	20 فرد
عدد ساعات العمل	300ساعة سنويا	تكلفة الساعة	10 جنية م / غ م
بدل السكن للعامل	200 جنيه سنويا	بدل الانتقال للعامل	50 جنيه سنويا

احسب : رأس المال المستثمر للمشروع.

تمــرين (2)

بافتراض :

إنك بصدد عمل قائمة الدخل التقديرية لدراسة جدوى لشركة توفيق لإنتاج المعدات الزراعية وكانت مبيعاتها المتوقعة 720000 جنيه وتكلفة البضاعة المباعة 56000 جنيه والاهلاكات 20000 جنيه والمصروفات البيعية والإدارية والعمومية 106000 جنيه والفوائد 8000 جنيه ومعدل الضرائب 35 %.

المطلوب:

- إعداد قائمة الدخل التقديرية.
- تحليل هذه القائمة.

بافتراض سنويا أن:

- النقدية أول المدة 10000 جنيه
- تكلفة سعر البيع الوحدة الواحدة 100 جنيه
- هامش الربح للوحدة الواحدة 20 جنيه

عدد الوحدات المباعة 1000 جنيه

- إيجار المباني 2000 جنيه
- إيجار المخازن 1500 جنيه
- مصروفات الكهرباء 3000 جنيه
- مصروفات مياه 1500 جنيه
- مصروفات غاز 1500 جنيه

- مصروفات إعلان في الراديو 3000 جنيه
- مصروف إعلان في الجرائد 40000 جنيه
- تكلفة شراء أدوات مكتبية 1000 جنيه
- مصاريف صيانة 5000 جنيه
- الأجور والمرتبات 40000 جنيه

المطلوب : استخدام الصورة الأبسط لقائمة التدفقات النقدية.



تمــرين (3)

بافتراض

أن :شركة محمود كانت بياناتها المتوقعة كالتالي:

مبيعاتها 8000 جنيه وتكلفة البضاعة المباعة 6000 جنيه وبلغت الفوائد 100 جنيه والمصروفات الإدارية والتسويقية 900 جنيه والضرائب 50 % من إجمالي الأرباح وكانت الأرباح الصافية بعد الضريبة 400 جنيه وقبلها 800جنيه.

بلغت النقدية 60 جنيه وحسابات القبض 800 جنيه والمخزون 740 جنيه. وحسابات الدفع 100 جنيه وقروض قصيرة الأجل 500 جنيه، كما بلغت الأصول الثابتة 1600 جنيه وبلغت الأسهم العادية 800 جنيه والأرباح المحتجزة 1200 جنيه.

المطلوب :

تحليل مالي باستخدام مؤشرات مالية (مؤشرين للميزانية وآخرين لقائمة الدخل) مع كتابة الدلالة لكل نسبة.


group
Arab

المراجع:

- مبادىء الاقتصاد لــ د. زكريا الباشا و د. عبد الوهاب الامين

- موضوع من الإنترنت..المشروعات الصغيرة والمتوسطة..أهميتها ومعوقاتها إعداد/ الدكتور ماهر حسن المحروق والدكتور أيهاب مقابله

- وثيقة المخطط الخماسى (2009 – 2014) الرسمية .

- موقع وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية من جداول مختلفة :

- عبد الكريم بو غدو- المؤتمر الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة – الجزائر مارس 2010.

-http://www.pmeart-dz.org

-http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/04/blog-post_5317.html

-/http://uaesm.maktoob.com/vb/uae150886

من إصداراتنا





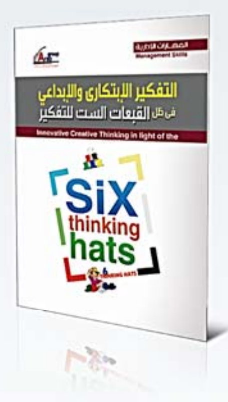


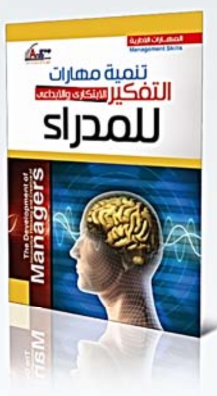










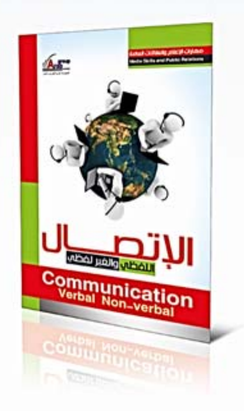






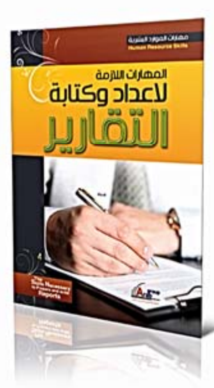




















Design By: Khaled Hiekal 0107847901

8 أ شارع احمد فخري - مدينة نصر- القاهرة ج.م.ع
تليفاكس : 22739110 - 22759945 (00202)

Email: info@arabgroup.net.eg
Email: elarabgroup@yahoo.com
Web: www.arabgroup.net.eg